AL HIKMAH RESEARCH
& PUBLICATION CENTRE
Al-Hikmah International Journal
for Islamic Studies & Human Sciences

مجلة الحكمة العالمية
للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية
العدد الخاص، يونيو 2021
E-ISSN: 2637-0581
https://doi.org/10.46722/hkmh.4.si.21g

فقه الإخبارات النبوية المستقبلية، سؤال الأهمية والمنهج

Fiqh of the Future Prophetic Messages, Question of Importance and Method

سعد محمد سدرة
Saad Mohamed Sedra
Universiti Ibn Tofail Kenitra Morocco
Tel: +212666312004 E-mail: sedra.saad@gmail.com

ملخص

وجهتنا السنة النبوية في كثير من نصوصها إلى ضرورة الاهتمام بالمستقبل، ويبقى من الواجب علينا فقه هذه الإخبارات النبوية المستقبلية، والعمل بمقتضاها، وهذا ما سعى هذا البحث لإظهار أهميته وبيان منهجه، من خلال الجواب على سؤالين مهمين؛ الأول: يتعلق بمدى أهمية هذا النوع من الفقه الموضوعي للأحاديث المتعلقة بالمستقبل. والثاني: يتعلق بالمنهج المؤطر لعملية فهم وتنزيل هذه الأحاديث على واقع ومستقبل الأمة المسلمة. وقد اعتمدت في هذا البحث منهجا تحليليا وتركيبيا قصد بيان المقصد النبوي من هذه الإخبارات، وتوضيح السبيل الأمثل لفهمها. إن غاية هذا الأمر هو بناء تصورات واضحة المعالم لما سيواجهه المسلمون في المستقبل، بغية تحفيزهم واعانتهم على حسن الاستعداد المسبق له، حتى تكون الأمة في مجموعها مستعدة لخوض غمار المستقبل بأفضل شكل ممكن.

الكلمات المفتاحية: فقه – المستقبل – المنهج.

Abstract

The Sunnah of the Prophet has guided us in many of its texts to the importance of looking to the future. It remains for us the duty to better understand these messages, and to make them practicable. This is then the purpose of this research, to clarify and present its methodology where two important questions are asked: 1: Concerns the importance of this type of Fiqh? 2: Concerning the method that frames the operation of understanding these Hadiths of the Prophet on the future of the Islamic community. In this research, I have taken an analytical and compositional approach to explain the prophetic purpose of these stories and how best to understand them. Thus, the purpose of this topic is to build clear visions on the obstacles that the Muslims will face in the future, in order to encourage and help them to better prepare themselves for what will face them, so the Muslim community will be prepared to better introduce itself in the future.

Keywords: Fiqh – Future – Method.

المقدمة.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد المصطفى الأمين، وعلى آله وصحابته الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليما آمين.

أما بعد،

لا شك أن لكل عصر تحديات جديدة يطرحها، ويسعى الإنسان جاهدا إلى حل ما استشكل منها، ومن رحمة الله عز وجل بعباده أن جعل لهم الوحي بشقيه هاديا ومعينا على مواجهة هذه التحديات، كيف لا وهو القائل في محكم تنزيله: (مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ) (سورة الأنعام، الآية:38) هذه الآية الكريمة هي المقررة لما ذكره علماء هذه الأمة المباركة، وهو صلاحية هذا الدين لكل زمان ومكان، من زمن نزوله إلى قيام الساعة.

وقال سبحانه: (وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ). (سورة النحل، الآية:44) فالسنة النبوية مفصلة لما أجمل في القرآن، لذلك نجد فيها من الهدي السنني والمنهاجي ما لم يذكر في القرآن، أو ذكر عن طريق الإشارة أو التضمن.

وقد اشتغل علماء هذه الأمة المباركة –على امتداد تاريخها– بعلوم السنة رواية ودراية، وأفادوا الأمة في أمور دينها ودنياها، ولا يزال خلف هذه الأمة ماضيا على نهج سلفها، في استخراج مكنونات هذه السنة العطرة، واستجوابها والاهتداء بنورها في مواجهة ما يستجد من قضايا العصر .

وتأتي هذه الندوة المباركة من خلال الموضوع الذي تطرحه، لعرض وبسط ومعالجة مجموعة من التحديات المعاصرة التي تواجه الدراسات الإسلامية، من خلال محاور متعددة ومترابطة يكمل بعضها بعضا.

فمما لا يخفى على كل مطلع ومشتغل بعلوم السنة النبوية المطهرة، أنها زاخرة بأصول وتوجيهات عظيمة تفيد المسلم في كل مراحل حياته، سواء ما تعلق بالماضي أو الحاضر أو المستقبل الدنيوي، القريب منه أو البعيد، وكذلك المستقبل الأخروي .

لهذا أصبح من الواجب علينا حسن فهمها واستثمارها، بما يحقق الاستفادة الأمثل من كلام خير المرسلين محمد ﷺ.

ومن هنا يستمد هذا البحث أهميته، فهو محاولة لمعالجة إشكالية كانت ولا تزال تواجه العقل المسلم عند التعامل مع نصوص السنة المخبرة عن المستقبل، سواء من جهة الأهمية، وإيلائها القدر اللازم من البيان لتساهم في ترشيد واقع ومستقبل المسلمين، أو من خلال المنهج الذي يتيح للناظر فيها حسن الفهم وسلامة التنزيل .

لكل هذا، يروم هذا البحث تحرير أجوبة مقاربة عن سؤالين، جعلت كل واحد منهما في محور مستقل.

- المحور الأول: سؤال الأهمية.
- المحور الثاني: سؤال المنهج.

فالله نسأل التوفيق والسداد وبه نستعين.

المحور الأول: سؤال الأهمية.

إن من أهم الصفات الجوهرية التي يؤكدها جوهر الشريعة الإسلامية وطبيعة نصوص وحيها: "صفة الشمول والصلاحية لكل زمان ومكان" وهذه الصفة توجهنا بالضرورة إلى طرح سؤالين مهمين :

- الأول: كيف يمكن الاستفادة من نصوص الوحي فيما يتعلق بالمستقبل من الأيام والسنين؟
- والثاني: إلى أي حد يمكن استثمارها في التخطيط والإعداد لما هو قادم؟

هنا نجد أن الوحي قد استوعب كل جوانب حياة الإنسان، سواء ما له تعلق بالماضي أو الحاضر وكذلك المستقبل.

لأنه من المستبعد –عقلا– أن تتعهد الشريعة الإسلامية بتقديم رؤية خاصة بها في التفاصيل الحياتية للإنسان من مأكل ومشرب وملبس ومركب ونكاح، وغيرها من دقائق التفاصيل، ثم لا تقدم رؤية خاصة بها فيما يتعلق بما هو أولى وأجدر وأكثر تعلقا بحياة البشر، كقضية المستقبل .

إن الرغبة في معرفة المستقبل وما ينطوي عليه من أسرار، فطرة إنسانية مشتركة، وهذا مما يميز الإنسان عن الحيوان، لذلك نجد أن الاهتمام بالمستقبل يبرز بقوة في جميع الثقافات والأديان الإنسانية. ونجد في السنة النبوية إشارات إلى هذه الحاجة البشرية لمعرفة ما ينطوي عليه المستقبل، ومن ذلك ما رواه الشيخان(Moslim 1994) من حديث أنس رضي الله عنه، (أَنَّ أَعرابيًّا قال لرسول الله ﷺ: مَتَى السَّاعَةُ؟) وهذا السؤال نابع عن تلك الرغبة الجامحة عند الإنسان لتلبية حاجاته الفطرية كمعرفة المستقبل.

وقد أدى طول العهد وبعد الناس عن رسالات ربهم، إلى فقدان تلك الأجوبة المقنعة، مما شكل دافعا قويا لظهور العرافين والمنجمين والكهنة عبر تاريخ الأمم والشعوب .

لكن لا تحجب الغفلة عن حقيقة أن هذا الاهتمام البشري بالمستقبل، يأخذ صبغة دينية، لأن حقيقة الحساب واليوم الآخر، أمور خارجة عن نطاق التصور البشري المجرد عن الوحي، فما كان للإنسان القاصر أن يعلم بوجود تلك الغيبيات دون وحي إلاهي، ولذلك جاز لنا القول بأن (Abdo-Rahman 2006) (مفهوم المستقبل في أصله مفهوم ديني لا غبار عليه؛ وهذه لطيفة غابت عن ذوي النزعة التقدمية الذين ما فتئوا يقرنون التقدم المادي بالمستقبل؛ إذ لولا الدين، لم يخرج الإنسان من حاضره إلا إلى ماضيه؛ فالدين هو الذي علمه كيف يخرج من حاضره إلى مستقبله، والدين هو الذي بين للإنسان حقيقة مصيره المستقبلي، وزرع في الناس بذور الإعداد لما هو قادم، سواء في الدنيا أو الآخرة، ومبنى هذا حقيقة قرآنية خالدة، وهي أن الله عز وجل خلق الإنسان من أجل غاية واحدة، وهي عبادته، قال تعالى: (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون) ولذلك نقول أن الأصل في هذا الدين هو بيان حقيقة المستقبل، ولا يتعلق بالحياة الحالية إلا من حيث انفتاحها على هذه الحياة المستقبلية والعمل وفق متطلباته). لذلك نجد أن رسول الله ﷺ أولى اهتماما كبيرا بالمستقبلية كقيمة بارزة في التصور الإسلامي، وما فتئ ينبه أمته ويوجهها إلى ضرورة الإعداد لما هو آت، على كافة الأصعدة والجوانب المختلفة، سواء منها ما تعلق بهذه الدنيا أو ما له صلة بالآخرة. هذه الإخبارات منه ﷺ بمجموعها، تمثل منهجا قويما يساعد على استشراف المستقبل وحسن التخطيط له، لكن إذا أسيء فهمها، فقد تولد لدى المتلقي نوعا من التواكل، أو إحساسا بالعجز واليأس، وهذا طبعا غير مقصود من الشرع جملة، ذلك أن الله خلق الإنسان وجعله مخاطبا بتكاليف، لا تجتمع في النفس مع التواكل، ولا يوفىَ حقهاَ من قبل عاجز يائس.

فالتخطيط للمستقبل واستشرافه، وفقه متطلباته، أمر مرغب فيه شرعا، ولنا في رسول الله ﷺ، وفي صحابته رضوان الله عليهم أجمعين، أسوة حسنة. أضف إلى ذلك أن الأمة الإسلامية إذا لم تخطط لمستقبلها، وتفقه تحدياته، توشك أن يحتل مستقبلها كما احتل ماضيها، كما قال الدكتور المنجرة رحمه الله.

المحور الثاني: سؤال المنهج.

يطرح إشكال المنهج نفسه بقوة داخل المنظومات العلمية بمختلف أشكالها، وليس الذي نحن في صدد الحديث عنه بمنأى عن ذلك، فقد تقلبت الأمة الإسلامية على مدار تاريخها وتفرقت بين تيارات وحركات ومذاهب متباينة المناهج والأهداف، مخلفة بذلك كما كبيرا من الأفكار والعقائد التي كان بعضها دخيلا على المنظومة الإسلامية لأسباب متعددة ليس هذا مكان بسطها.

لكن الذي يهمنا في هذا المقام هو محاولة الإجابة عن سؤال طالما شغل العقل المسلم، عند تعامله مع إخبارات نبوية مستقبلية، وهو: هل نسلم بما صح منها، منتظرين وقوعه؟

أم أن الإرادة والفعل البشري يستطيعان الوصول بنا إلى نتيجة قد تخالف ما أخبر عن وقوعه في المستقبل إن هو خالف رغباتنا؟

وما بين عقيدة القدرية والجبرية، تجد الناس تموج بين الفُهُوم والتأويلات حتى ضاعت المقاصد الشرعية، وحل محلها الهوى، والتقول بغير علم، مما جر على الأمة الإسلامية من الويلات الشيء الكثير.

لذلك وجب التنبيه إلى أن هذه الإخبارات المستقبلية تحتاج إلى قواعد تضبط عملية فهمها، ليكون هذا النوع من الفقه الموضوعي سائرا على ميزان واحد، ولا يكون عرضة للأهواء والتحريفات والمغالاة، خاصة وأن الأمر يتعلق بأحاديث مستقبلية أخبر بها نبينا الكريم عليه الصلاة والسلام، ووصلت إلينا عن طريق عدول هذه الأمة جيلا عن جيل، فأصبح من اللازم بعد الإيمان بها، إدراك المراد منها، وفهمها على الوجه المحمود في الشريعة، وهذا الفهم لا يكون محمودا إلا إذا ضبط بقواعد مستمدة من نصوص الشريعة ومقاصدها.

ومن المعلوم أن الفقه لا يستقيم دون قواعد تضبطه من الزيغ والتحريف، لذلك اقتضى المنهج العلمي والعقل الفقهي المسلم وضع مجموعة من القواعد تساعد الناظر في النصوص

الشرعية على حسن فهمها واستخراج ثمرتها، لأن القواعد هي ما يعرف بها حكم أغلب الجزئيات المنضبطة تحتها.

لذلك جعلت القسم الثاني من هذا البحث خاصا لبيان أهم القواعد الشرعية المؤطرة لفهم الإخبارات النبوية المتعلقة بالمستقبل، والتي تشكل في مجموعها منهجا متكاملا يؤطر عملية النظر والفهم لهذا النوع من الأحاديث، ذلك أنها منضبطة بأصول الشريعة الكلية. فالله أسأل التوفيق والسداد.

القاعدة الأولى: المستقبل غيب لا يعلمه إلا الله عز وجل.

قال الله عز وجل في محكم كتابه: (قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ)(سورة النحل، الآية:65) قال ابن كثير رحمه الله(Ibn-katir s.d.) : (يقول تعالى آمرا رسوله صلى الله عليه وسلم أن يقول معلما لجميع الخلق: أنه لا يعلم أحد من أهل السماوات والأرض الغيب. وقوله: {إلا الله} استثناء منقطع، أي: لا يعلم أحد ذلك إلا الله عز وجل، فإنه المنفرد بذلك وحده، لا شريك له). وهذه القاعدة من ركائز العقيدة عند المسلم، ذلك أن علم الغيب الخاص بالمستقبل ينحصر علمه عند الله عز وجل، قال تعالى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ)(سورة الأعراف، الآية: 187)

وعند الإمام مسلم في صحيحه، عن مسروق رضي الله عنه قال: كنت متكئا عند عائشة، فقالت: (Moslim 1994) (يَا أَبَا عَائِشَةَ، ثَلَاثٌ مَنْ تَكَلَّمَ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللهِ الْفِرْيَةَ، قُلْتُ: مَا هُنَّ؟ قَالَتْ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَبَّهُ فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللهِ الْفِرْيَةَ... قَالَتْ: وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَمَ شَيْئًا

مِنْ كِتَابِ اللهِ، فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللهِ الْفِرْيَةَ... قَالَتْ: وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يُخْبِرُ بِمَا يَكُونُ فِي غَدٍ، فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللهِ الْفِرْيَةَ...) ثم استدلت على الأمر الأخير بالآية من سورة النمل.

واقتضت حكمته عز وجل إخفاء أمر الغيب عن البشر لغاية يقول عنها الدكتور إلياس بلكا:(balka 2014) (عالم الغيب مستور عن البشر؛ لأن ذلك جزء من طبيعة الابتلاء، فالغاية الكبرى من خلق الإنسان حرا مختارا هي اختباره وامتحانه: (تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (1) الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ)(سورة الملك، الآية:1-2) فلو كشف الله لنا عن بعض الغيب -بله كله- وأبرزه؛ لاضطر الناس أجمعون للإيمان والتصديق، فلم يتميز المحسن منهم والمسيء).

خلاصة القول في هذا الأمر أن الناظر في نصوص السنة المتعلقة بالمستقبل فقها واستشرافا، وجب عليه التحرز من الوقوع في شَرَكِ القطع فيما يحتمل الظن؛ مع العلم أن هذه القاعدة تدخل في الصنف الثاني من القواعد الذي ذكرناه سابقا، لأنها تحتمل تخلف بعض أجزائها من قبيل ما أطلع عليه الحق سبحانه رسوله الكريم من أمور الغيب المتعلقة بالمستقبل كما سأبينه في القاعدة الموالية.

القاعدة الثانية: معرفة بعض الغيب استثناء.

هذه القاعدة تبع للتي قبلها، ومتفرعة عنها لزوما، وهي من باب الاستثناء الذي يزكي القاعدة، ذلك أن الله عز وجل أطلع نبيه المصطفى عليه الصلاة والسلام على بعض أمور الغيب وهذا صريح قوله تعالى: (عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا (26) إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا)(سورة الجن، الآية:26-27)

قال الإمام البغوي رحمه الله في تفسيره لهذه الآية: (El-barawi 1997) ("إِلا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ" إلا من يصطفيه لرسالته فيظهره على ما يشاء من الغيب لأنه يستدل

على نبوته بالآية المعجزة بأن يخبر عن الغيب) (فالقاعدة إذن هي إطلاع الرسل على الغيب الذي له تعلق بالرسالة، وما عدا ذلك فالأصل فيه عدم اطلاعهم عليه كما قال سبحانه: (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ) (سورة آل عمران، الآية:179) قال العلامة ابن عاشور رحمه الله:(Ibn-Ashour s.d.) {هذا استثناء من مفاد الغيب، أي الغيب الراجع إلى إبلاغ الشريعة، وأما ما عداه فلم يضمن الله لرسله اطلاعهم عليه، بل قد يطلعهم وقد لا يطلعهم}).

ومن هنا يتضح لنا أن إخباراته عليه الصلاة والسلام عن المستقبل إنما تعتبر من باب الغيب المعضد للرسالة، وليست دليلا على اطلاع الرسول صلى الله عليه وسلم على الغيب مطلقا، ذلك أن الله عز وجل استأثر به لنفسه، لذلك وجب الحذر حتى لا يخلط الإنسان بين الأمرين.

القاعدة الثالثة: عدم استشراف المستقبل بمحرم من المحرمات.

من المعلوم شرعا أن الغاية وإن كانت مشروعة، فلا يبرر التوسل إليها بمحرم، وإلا قام الناس باستباحة المحرمات بدعوى حسن النية والمقصد، وهذا غير مسلم به شرعا، (Sedra 2010) (فالوحي وحده النازل من عند الله -قرآنا وسنة- هو المصدر الوحيد في عقيدة المسلم لمعرفة الغيب وأسراره، ولا سبيل إلى الخوض فيه، لأن ذلك لن يؤدي إلى أية نتيجة) وحتى إذا أوصل صاحبه إلى نتيجة، لن تخرج به عن أحد أمرين:

أولهما: أن فعله مذموم شرعا، لأن التقول في الدين رَأياً دون الاستناد إلى دليل شرعي لا يجوز، لقول النبي ﷺ:(Al-Bokhari 1999) (إِنَّ اللَّهَ لاَ يَنْزِعُ العِلْمَ بَعْدَ أَنْ أَعْطَاهُمُوهُ انْتِزَاعًا، وَلَكِنْ يَنْتَزِعُهُ مِنْهُمْ مَعَ قَبْضِ العُلَمَاءِ بِعِلْمِهِمْ، فَيَبْقَى نَاسٌ جُهَّالٌ، يُسْتَفْتَوْنَ فَيُفْتُونَ بِرَأْيِهِمْ، فَيُضِلُّونَ وَيَضِلُّونَ) قال ابن حجر رحمه الله:(Ibn-Hajar s.d.) (ومعنى الحديث ذم من أفتى مع الجهل ولذلك وصفهم بالضلال والإضلال، وإلا فقد مدح من استنبط من الأصل لقوله "لعلمه الذين يستنبطونه منهم")

وثانيهما: أنه سيأتي بالعجب والمناكير في بابه، ذلك أن عقل الإنسان قاصر عن تخيل عالم الغيب، فأنى له إعطاء خبر أو صورة صحيحة عنه غير تلك المنقولة لنا عن طريق الوحي.

أما إذا استند إلى طرق غير مشروعة كالكهانة والتنجيم والعرافة فذلك كفر صريح لقول النبي ﷺ: (Ibn-Hanbal 2001) (مَنْ أَتَى كَاهِنًا، أَوْ عَرَّافًا، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ).

وكما حرم سؤال العرافين ومن ماثلهم، حرم كذلك التطير وما شاكله من الوسائل التي ابتدعها الناس لمحاولة معرفة أمر المستقبل، فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (Issa 1998) (الطِّيَرَةُ مِنَ الشِّرْكِ). والأحاديث في تحريم هذه الأمور كثيرة ومتواترة، والغاية منها كما علم من مقاصد الشرع، اختبار امتثال الناس لأمر الله عز وجل بعدم الأخذ بمحرم قصد معرفة ما حجبه الله عز وجل عن خلقه، وحث الناس على الأخذ بالأسباب وترك التواكل .

لأن الحد الذي أخبر به الله ورسوله من أمور الغيب والمستقبل، هو الحد الذي به ينتفع الناس، ويحثهم على العمل من أجل تحصيل مستقبل أفضل سواء في الدنيا أو الآخرة، وما زاد على ذلك الحد واستأثر الله عز وجل بعلمه إنما هو اختبار لإيمان المسلم ودرجة امتثاله لأمر ربه عز وجل.

القاعدة الرابعة: تأثير الأسباب الطبيعية في مسبباتها بإذن الله.

من الأمور الخطيرة التي قد تعرض للناظر في الإخبارات النبوية المستقبلية، انحراف العقيدة المؤطرة لفهم هذه المسائل، وخاصة في مسألة القضاء والقدر، وفي هذا الصدد يقول الدكتور محمد سدرة: (Sedra 2010) (وهذه من القضايا الخطيرة، التي تحتاج إلى ضبط كبير وقواعد متينة من قبل العوام، بله طلاب العلم والخائضين في قضايا الاعتقاد بوجه عام. ووجه خطورتها كامن فيما ترسخ في أذهان بعض الناس من تأويل مفهوم القضاء والقدر، فهم يرون تقدير الله عز وجل للأشياء على مذهب الجبرية المسقطين للأسباب

وغيرها في جريان الأمور في هذا الكون؛ فاعتقاد أن الأسباب غير ضرورية في حصول الأمور مخالف لفطرة الله في الكون، فالله أمرنا باتخاذ الأسباب لتحصيل المسببات، لكن الله عز وجل هو الذي يجري تلك المسببات بإذنه، وإذا لم يشأ لم تكن لتحصل. كما أن اعتقاد تعلق المسببات بأسبابها المحضة دون مشيئة الله تعالى مخالف لاعتقاد وحدة الربوبية، المقتضية لحكمة الله وتحكمه في الكون، فالله هو الفاعل لما يريد والمانع لما يريد. ولذلك قال السلف رضي الله عنهم: "ترك الأسباب كفر، والاعتقاد في الأسباب شرك" أي أن ترك اتخاذ الأسباب رفض لأمر الله الذي أمر بذلك، وهو من قبيل الكفر، والاعتقاد في ان الأسباب هي المتحكمة في المسببات إشراك مع الله قدرة غير قدرته، وهو شرك محض. فالأسباب ضرورية وهي مؤثرة في المسببات، والأمور لا تجري بغير أسبابها، لكن ذلك كله بإذن الله وأمره وقدرته عز وجل).

لهذا وجب علينا الاحتراز عند التعامل مع أحاديث الرسول ﷺ التي أخبر فيها عن أمور ستقع في المستقبل، فلا نفهمها بشكل خاطئ يبعث على التواكل وانتظار حدوث ما أخبر عنه دون عمل.

القاعدة الخامسة: اللزوم.

يقول الإمام القرافي(Al-Qarafi 1998) رحمه الله: (الْفَرْقُ الثَّالِثُ وَالْأَرْبَعُونَ بَيْنَ قَاعِدَةِ اللُّزُومِ الْجُزْئِيِّ وَبَيْنَ قَاعِدَةِ اللُّزُومِ الْكُلِّيِّ: وَذَلِكَ أَنَّ ضَابِطَ اللُّزُومِ الْكُلِّيِّ الْعَامِّ أَنْ يَكُونَ الرَّبْطُ بَيْنَهُمَا وَاقِعًا فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ وَالْأَزْمِنَةِ وَعَلَى جَمِيعِ التَّقَادِيرِ الْمُمْكِنَةِ ... بِحَيْثُ يَلْزَمُ مِنْ تَصَوُّرِ الْمَلْزُومِ تَصَوُّرُ اللَّازِمِ كَلُزُومِ الزَّوْجِيَّةِ لِلْعِشْرَةِ).

يمكن التمثيل لهذه المسألة بحديث رسول الله ﷺ: (Al-Bokhari 1999) (لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ) لأنه مما يلزم عدم التقاتل بين المسلمين، التآخي والمحبة في الله بينهم، لأنهما سبيل دفع كل ما من شأنه جر المسلمين إلى التفرقة والخلاف والتقاتل.

وهذا نظير ما يتحدث عنه الأصوليون في معرض بسطهم لقاعدة: النهي عن الشيء أمر بضده. يقول الإمام الشوكاني رحمه الله:(Al-shawkani 1999) (ذهب الجمهور من أهل الأصول، من الحنفية والشافعية والمحدثين إلى أن الشيء المعين إذا أُمِرَ بِهِ، كَانَ ذَلِكَ الْأَمْرُ بِهِ نَهْيًا عن الشيء الْمُعَيَّنِ الْمُضَادِّ لَهُ سَوَاءً كَانَ الضِّدُّ وَاحِدًا كَمَا إِذَا أَمَرَهُ بِالْإِيمَانِ فَإِنَّهُ يَكُونُ نَهْيًا عَنِ الْكُفْرِ، وَإِذَا أَمَرَهُ بِالْحَرَكَةِ فَإِنَّهُ يَكُونُ نَهْيًا عَنِ السُّكُونِ، أَوْ كَانَ الضِّدُّ مُتَعَدِّدًا كَمَا إِذَا أَمَرَهُ بِالْقِيَامِ فَإِنَّهُ يَكُونُ نَهْيًا عَنِ الْقُعُودِ وَالِاضْطِجَاعِ وَالسُّجُودِ وَغَيْرِ ذَلِكَ).

وبالتالي يمكننا القول بأن تحذيرات الرسول ﷺ وإخباراته عن المستقبلات من شأن الأمة، ما هي إلا دافع ومحفز للمسلمين من أجل الصبر على ما سيلقونه في المستقبل، والعمل على دفع الشر وتأخير أسباب وقوعه ما أمكنهم ذلك، وهذا من باب مدافعة القدر بالقدر، كما فعل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه عند رجوعه ومن معه عن دخول الأرض التي فشى فيها الطاعون .

وهذا جوهر عقيدة المسلم التي تحثه على الأخذ بالأسباب وعدم الجلوس والتواكل في انتظار القدر مهما كان.

من خلال ما سبق يمكننا القول إن:" التحذير من الشيء يستلزم العمل بما يدفعه ما أمكن ذلك" ويمكن أن نستدل على هذا المعنى من خلال حديث رسول الله ﷺ: (Al-Bokhari 1999) (لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ) هنا حذر الرسول صلى الله عليه وسلم من التقاتل بين المسلمين، وأمر بما من شأنه دفع هذا الأمر في أحاديث أخرى من قبيل قوله ﷺ: (Al-Bokhari 1999) (المسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ) وقوله ﷺ: (Moslim 1994) (لَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَكُونُوا عِبَادَ اللهِ إِخْوَانًا الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يَخْذُلُهُ، وَلَا يَحْقِرُهُ التَّقْوَى هَاهُنَا» وَيُشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ «بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ، كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى

الْمُسْلِمِ حَرَامٌ، دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعِرْضُهُ) وقوله عليه أفضل الصلاة والسلام: (Moslim 1994)(لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا، أَوَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ؟ أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ)

فهذه الأحاديث في جملتها تجمعها علاقة تلازم، لذلك حذر عليه الصلاة والسلام من التقاتل بين المسلمين، وأمر بما يزرع المحبة والتآخي بينهم .

وإن كان تاريخ الأمة وواقعها شاهدين على حدوث ما حذر منه عليه الصلاة والسلام، ودليل على صدق نبوته. وهذا من جهة أخرى وجه آخر من أوجه إثبات الإعجاز في سنته عليه الصلاة والسلام، لأنه حذر مما سيقع في المستقبل، وأمر بما يدفعه.

القاعدة السادسة: التبشير حث للهمم على العمل وبذل الجهد.

هذه القاعدة فرع للقاعدة السابقة من جهة المعنى، ذلك أن الإخبارات المستقبلية من رسول الله صلى الله عليه وسلم، والتي تتسم بصيغ التبشير بما يحمله المستقبل من نصرة وتمكين للإسلام والمؤمنين، لم يكن الغرض منها مجرد الإخبار قصد إدخال الفرحة على قلوب المؤمنين بما سيؤول إليه أمر دينهم، وإنما يلزم منها أيضا بذل الجهد والعمل قصد الوصول إلى ما أخبر عن وقوعه نبينا عليه أفضل الصلاة والتسليم.

(Shahata 2005) (لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر إلى المستقبل دائما حتى في أحلك المواقف وأحرجها، فها هو يقول لخباب بن الأرث: لما شكى له الشدة التي أصابت الصحابة في العهد المكي: "... والله ليتممن هذا الأمر حتى يسير الراكب من صنعاء إلى حضرموت لا يخاف إلا الله أو الذئب على غنمه، ولكنكم تستعجلون" ويقول لسراقة بن مالك رضي الله عنه: (Al-Nassai 1986) (كيف بك إذا لبست سواري كسرى؟) إن الرسول صلى الله عليه وسلم وضع بين عينيه أهدافا جليلة بعيدة المدى، ثم استحث النفوس الحية والهمم العالية للوصول إليها، دون أن تصاب بالإحباط أو اليأس

لعارض طارئ من العوارض القريبة، فهي دعوة لتوسيع الأفق وتعميق النظر والانطلاق إلى تلك الرحاب الواسعة لاستشراف آفاق المستقبل غير المنظور، ومن ثم: السعي الحثيث لاستثمار الحاضر بكل إمكاناته لبناء المستقبل وترسيخه وإزالة عوائقه ومشكلاته. إن سعة الأفق والنظر إلى المستقبل تجعل الإنسان يدرك تماما: ماذا.. ومتى.. وكيف يعمل، فهو يتحرك برؤية واضحة وخطاً مرسومة، وها هو ذا نبي الله يوسف عليه السلام يرسم خطته الاقتصادية بالاستفادة من سنوات الرخاء المشهودة، لمواجهة سنوات الشدة المتوقعة؛ قال تعالى: (قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ)(سورة يوسف، الآية:47-48))

لذلك وجب على الناظر في هذه الأحاديث المبشرة بما سيؤول إليه أمر الدين في المستقبل، أن يفهمها في إطارها الصحيح، ولا يجعلها في معزل عن ضرورة الأخذ بالأسباب، لأن سنة الله في هذا الكون جارية وفق القاعدة الرابعة التي ذكرناها، وهي "تأثير الأسباب الطبيعية في مسبباتها بإذن الله". وكل من نظر إليها بعقيدة أهل الجبر المسقطين للأسباب كان ذلك سببا في انحرافه عن حقيقة الدين؛ وتاريخ الأمة شاهد على هذا، لذلك وجب الاحتراز من هذا الأمر، إلا ما كان من المعجزات النبوية فإنه يخرج من هذا القيد، وهو بمثابة الاستثناء الذي يزكي القاعدة، كما سبق وأشنا إليه في الصنف الثاني من القواعد المعروضة في هذا المبحث.

القاعدة السابعة: الحث على العمل يستلزم عدم استعجال النتائج.

هذه القاعدة بدورها تبع للتي قبلها بالضرورة، ذلك أن الرسول ﷺ عندما أخبر أمته بما هي مقبلة عليه في المستقبل، كان ذلك لحثها على العمل من أجل الوصول إلى تلك الأمور التي بشر بها، مع التنبيه على عدم الاستعجال.

(Shahata 2005)(إن شعار "المستقبل لهذا الدين" شعار صحيح بلا شك، دلت عليه الدلائل الشرعية المتواترة، ولا بد من معرفة شروط التمكين وموانعه، والعمل على إعداد الأمة وبنائها، ورسم الخطط المستقبلية الكفيلة بتيسير سبل ذلك وإنجازه. بل إن المؤمن إذا سمع قول الرسول ﷺ: (Ibn-Hanbal 2001)(إِنْ قَامَتْ عَلَى أَحَدِكُمُ الْقِيَامَةُ، وَفِي يَدِهِ فَسِيلَةٌ فَلْيَغْرِسْهَا) لا يسعه إلا أن يواصل العمل ليل نهار، ويبذل جهده صباح مساء، وكيف لا ونتيجة هذا السعي ستعرض على الله عز وجل، وثمار هذا البذل ستكون في كفة حسناته يوم يلقى ربه سبحانه، وكيف لا والأمر الرباني يلاحقه في كل حين، (وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ)(سورة التوبة، الآية:105))

إن المتأمل في حديث الفسيلة، لا يسعه إلا التساؤل عن المستفيد من زرع الفسيلة إذا قامت الساعة ومات الناس جميعا؟ ليأتي منهج النبي ﷺ موضحا أن (Al-joubir 2009)(المسلم مطالب بما أوجب الله، مأمور بما جاء في الشرع إيجابا وندبا؛ سواء كان ينتظر نتيجة لعمله أو كان المستقبل لا يدعو إلى مثل هذا العمل، وكل ما يوهم أن الحاضر أو المستقبل يحتاج إلى خرم قاعدة شرعية أو حكم شرعي فهو وهم من إلقاء الشيطان لا يصح اعتباره ولا التعويل عليه) لأن ثواب المسلم متعلق بنيته وامتثاله لأمر الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم، حتى وإن منعه مانع من مباشرة الفعل. كذلك الأمر في حياتنا اليومية، فبعض الأعمال لا ينتفع بها القائم بها ابتداء، وإنما نفعها لمن يجيء بعده، وهذا من قبيل قول الناس "زرعوا فأكلنا، ونزرع ليأكلوا". ولو أن الناس امتنعت عن فعل ما لا يحصل نفعه في حياتهم، لكان ذلك سببا في هلاك من جاء بعدهم، ولنا في فعل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب خير مثال على مراعاة مصالح الأجيال القادمة من الأمة، حين قال للجمع من كبار الأنصار وأشرافهم: (Abou-youssef s.d.) (قد سمعتم كلام هؤلاء القوم الذين زعموا أني أظلمهم حقوقهم. وإني أعوذ بالله أن أركب ظلما، لئن كنت ظلمتهم شيئا هو لهم وأعطيته غيرهم لقد شقيت؛ ولكن رأيت أنه لم يبق شيء يفتح بعد

أرض كسرى، وقد غنمنا الله أموالهم وأرضهم وعلوجهم فقسمت ما غنموا من أموال بين أهله وأخرجت الخمس فوجهته على وجهه وأنا في توجيهه، وقد رأيت أن أحبس الأرضين بعلوجها وأضع عليهم فيها الخراج وفي رقابهم الجزية يؤدونها فتكون فيئا للمسلمين: المقاتلة والذرية ولمن يأتي من بعدهم. أرأيتم هذه الثغور لا بد لها من رجال يلزمونها، أرأيتم هذه المدن العظام -كالشام والجزيرة والكوفة والبصرة ومصر- لا بد لها من أن تشحن بالجيوش، وإدرار العطاء عليهم؛ فمن أين يعطى هؤلاء إذا قسمت الأرضون).

هذا الذي ذكرناه في مجموعه يدل على أن مراد الشارع من استخلاف الناس وتكليفهم، ليس تحصيل المنافع لهم فقط، وإنما للعمل على جلب المصالح لمن سيأتي بعدهم وتكثيرها، والغاية من التكليف هي الامتثال، وليس بالضرورة تحصيل النفع في الحال، لأن أجر العمل عند الله عز وجل، والأسباب التي نؤجر على القيام بها لا تؤتي أكلها إلا بإذن الله، لذلك حثنا الشرع على العمل دون استعجال النتائج وانتظارها.

القاعدة الثامنة: الخبر المستقبل المشروط يستلزم تتابع الخبر وشرطه.

المقصود بهذه القاعدة، أن الأمر المستقبل المخبر عنه إذا كان معلقا على شرط لزم أن يكون الشرط مترقبا في الاستقبال غير ماض، وأصل هذه القاعدة أخذته من قول إمام الحرمين الجويني رحمه الله: (Al-jowayni s.d.) (الفعل المستقبل المأمور به إذا كان معلقا على شرط لزم أن يكون الشرط مترقبا في الاستقبال غير ماض) يقول رحمه الله في بيان المراد من هذه القاعدة: (Al-jowayni s.d.)(وإيضاح ذَلِك بالمثال أَن الْقَائِل إِذا قَالَ لمن يخاطبه: إِذا قَامَ زيد فَاضْرِبْهُ، فقد أنبأ اللَّفْظ عَن ضرب فِي الْمَآل مَعْقُود بِشَرْط مرقوب فِي ثَانِي الْحَال...ومقصدنا من هَذَا الْفَصْل تَبْيِين أَن من شَرط الشَّرْط فِي الْفِعْل الْمُسْتَقْبل تَقْدِير استقباله) فلا يجوز عقلا أن يأمر أحدهم بفعل معلق على شرط في المستقبل، ويكون الشرط متحققا في الماضي، لأن ذلك من باب العبث كقول القائل:

(فِي حَال قيام زيد: إِذا قَامَ زيد فَاضْرِبْهُ كَانَ ذَلِك من متناقض الْكَلَام فِي إِرَادَة الشَّرْط والإنباء عَنهُ).

ومن المعلوم أن أفعال العقلاء منزهة عن العبث، وسنة الله عز وجل في الكون اقتضت توقف المسببات على أسبابها، فلا يجوز اختلال هذا الأمر، وإن كانت له استثناءات وهي تلك المعجزات التي أيد بها الله عز وجل رسله، لكن الأمور التي أخبرنا رسول الله ﷺ بوقوعها في المستقبل، وجعلها متوقفة على شروط، وجب العلم بأن هذه الشروط أيضا واقعة في المستقبل، لأن الذي أخبر عنها هو الصادق الأمين الذي لا ينطق عن الهوى، لكن الواجب على المسلمين عند التعامل مع هذه الإخبارات أمران لا ثالث لهما.

الأمر الأول: العمل على تحقيق الشروط التي أخبر الرسول ﷺ بتوقف حصول أمر محمود عليها؛ ومثال هذا في الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (Moslim 1994) (لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا، أَوَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ؟ أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ)

الأمر الثاني: بذل الوسع في دفع الشروط التي أخبر الرسول ﷺ بتوقف حصول أمر مكروه عليها، ما أمكن ذلك؛ ومثال هذا الأمر في الحديث الذي رواه ثوبان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (Abou-Daoud s.d.) (يُوشِكُ الْأُمَمُ أَنْ تَدَاعَى عَلَيْكُمْ كَمَا تَدَاعَى الْأَكَلَةُ إِلَى قَصْعَتِهَا»، فَقَالَ قَائِلٌ: وَمِنْ قِلَّةٍ نَحْنُ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: «بَلْ أَنْتُمْ يَوْمَئِذٍ كَثِيرٌ، وَلَكِنَّكُمْ غُثَاءٌ كَغُثَاءِ السَّيْلِ، وَلَيَنْزَعَنَّ اللَّهُ مِنْ صُدُورِ عَدُوِّكُمُ الْمَهَابَةَ مِنْكُمْ، وَلَيَقْذِفَنَّ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمُ الْوَهْنَ»، فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الْوَهْنُ؟ قَالَ: «حُبُّ الدُّنْيَا، وَكَرَاهِيَةُ الْمَوْتِ)

وجملة الأمر أن الناظر في إخبارات الرسول ﷺ – والتي ذكر بأنها معلقة الوقوع على شروط في المستقبل– وجب عليه الانتباه إلى تلك الشروط وعواقبها، وحث الناس على إتيان المحمود منها، وتحذيرهم من القيام بالمذموم منها ما أمكنهم ذلك، لأن الشروط التي أخبر

رسول الله ﷺ أنها ستكون سببا في وقوع الأمر المخبر عنه، لا يجب إهمالها، فهي مربط الفرس، وشرط تحق الخبر، سواء كان محمودا أو غير ذلك.

مع العلم أن الله عز وجل نافذ أمره، لكن الواجب على المسلم دفع ما فيه مفسدة ما أمكنه ذلك، ومدافعة القدر بالقدر، كل بحسب قدرته.

القاعدة التاسعة: ما أخبر عن وقوعه في المستقبل فإن النسخ فيه لا يجوز.

من المعلوم أن النسخ واقع في الشريعة بإجماع العلماء، وقد أنكره فريقان، قال عنهما أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي رحمه الله: (Al-Jassas 1994) (من ينكر النسخ فريقان: أحدهما: اليهود، والآخر: فريق من أهل الملة من المتأخرين لا يعتد بهم) لكن هذا النسخ المجمع على وقوعه، يكون في مواضع دون أخرى، ومن المسائل التي لا يدخلها النسخ: مسائل الاعتقاد، من الإيمان بالله تعالى، وأسمائه، وصفاته، وأفعاله، ورسالاته، واليوم الآخر... وما يندرج عموما تحت قضايا أصول الدين ونحو ذلك من الأمور الثوابت، التي جاءت بها جميع الرسل عليهم الصلاة والسلام، من آدم عليه السلام، إلى محمد خاتم الأنبياء والرسل عليه الصلاة والسلام.

والشريعة، باعتبار ما يقع فيه النسخ وما لا يقع فيه (El-Kayssi 1986) (نوعان: خبر وأمر: الخبر يدخل فيه الماضي والمستقبل والوعد والوعيد، ويشمل ما أخبر الله تعالى به عن ذاته، وصفاته، وأفعاله، وما أخبر أنه كان، أو سيكون من مفعولاته، وما قص علينا من أخبار الأمم الماضية، وأخبار الرسل ودعواتهم، وما فعل بأعدائهم، وما أعده لأوليائهم، ويدخل فيه – أيضا – ما ذكره الله من أخبار خلق السموات والأرض، وما فيها من الأحياء والأشياء، وما ذكره من أخبار الجنة والنار، والحساب والعقاب، والبعث والحشر والجزاء؛ كل هذا ونظيره يدخل في جملة الأخبار، والتي يجب على المسلم مقابلتها بالتصديق والتسليم، ويعلم أنها كلها حق، مطابقة للأمر في نفسه، لا يجوز أن تختلف أو تتعارض – وإن ظهر شيء من ذلك فإنما هو عارض يعرض على الأذهان يزول عند التحقيق، والنظر

الدقيق – ومن ثم فلا يجوز أن يدخلَ أخبارَ الله تعالى النسخ أو التبديل، بل هي محكمة ثابتة؛ لأنه تعالى إذا أخبر عن شيء فإنما يخبر بعلمه، وعلمه أزلي لا أول له، وهو مطابق للأمر في نفسه، علم ما كان، وما يكون، وما سيكون، فلو أخبر عن شيء أنه كان أو سيكون، ثم أخبر بنقيض ذلك أو برفعه، لكان ذلك خلفا وكذبا، مستلزما سبق الجهل، وحدوث العلم وتجدده، وهذا مما يعلم ضرورة أن الله تعالى منزه عنه، بل هو من صفات المخلوقين المربوبين، لا من صفات الخالق سبحانه) .

فالمخبر عن شيء أنه كان أو سيكون ثم أخبر بخلاف ذلك كان مكذبا لنفسه، وذلك غير جائز على الله تعالى، ولا على رسوله ﷺ من جهة كونه مبلغا عن ربه.

ولهذا قال أبو جعفر النحاس رحمه الله، (Al-nahas 1988) في معرض الرد على من يجوز النسخ في الأخبار: (وهذا القول عظيم جدا، يؤول إلى الكفر؛ لأن قائلا لو قال: قام فلان، ثم قال: لم يقم، ثم قال: نسخته لكان كاذبا... وكذلك الوعد والوعيد، فلا يدخل فيه النسخ بحال لآنه لا يحتمل التبديل، إذ التبديل فيه كذب، ولا يجوز ذلك على الله سبحانه)

وحاصل الأمر في هذه القاعدة، أن الناظر في إخبارات النبي ﷺ التي ثبتت عنه، فيما يتعلق بما سيحدث في المستقبل، لا يجوز له الحكم بالنسخ فيها بأي حال من الأحوال، كخروج الدجال، ونزول عيسى ابن مريم عليه السلام إلى الأرض، وقتال المسلمين لليهود في آخر الزمان، وأن الساعة لا تقوم إلا على شرار الناس... وغيرها من المسائل الثابتة عن رسول الله ﷺ؛ وأي تعارض ظاهر في هذه الأخبار إنما هو متوهم، يرفع بالتدقيق في هذه الأحاديث من جهة السند أو من جهة المعنى؛ حتى لا يقع الناظر في إنكار سنة وخبر وصلنا عن رسول الله ﷺ وصحت نسبته إليه.

خاتمة.

هذا ما يسر الله بيانه في هذا البحث، والذي حاولت من خلاله تقديم إجابات مقاربة لسؤالي الأهمية والمنهج فيما يتعلق بفقه الأحاديث النبوية المستقبلية،

والتي تشكل في مجموعها منهجا ربانيا ونبويا رشيدا من شأنه الأخذ بيد هذه الأمة في ظلمات ليلها، ويرشدها إلى طريق الحق الذي ارتضاه الله عز وجل لها، وبينه النبي ﷺ في سنته، مصداقا لقوله ﷺ:(Malik 1985) (تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنة نبيه).

فالذي يقع على عاتقنا هو حسن فهمها، والاجتهاد في استنباط جواهرها، والحرص على تنزيلها، حتى تكون معينة لنا في القادم من أيامنا.

النتائج:

العمل على هذا النوع من الفقه ليس مجرد ترف فكري، يمارس هربا من ثقل الواقع المعيش فقط، ولكنه ضرورة حضارية، لتحقيق الشهود لهذه الأمة.

- تحوي السنة النبوية أصولا عظيمة للنظر المستقبلي، تشكل إلى جانب الأصول القرآنية قواعد أساسية في تعاملنا مع المستقبل فقها وتخطيطا.
- حرص النبي ﷺ على صلاح أمر أمته في المستقبل وإرشاده لما ينفعهم، واضح جلي من خلال بيانه لكثير من الأمور المتعلقة بالمستقبل.
- النسخ فيما صح ثبوته عن الرسول ﷺ من أخبار المستقبل لا يجوز.
- تحفيزه ﷺ الأمة على مدافعة القدر بالقدر، ورفض عقيدة الجبر.
- خلاص الانسانية من ضنك العيش، مرهون بالرجوع إلى دين الله عز وجل.

التوصيات:

- استقراء نصوص السنة المطهرة لاستخراج ما ورد فيها من الأحاديث الموجهة لعملية النظر المستقبل، وجعلها في مصنفات مستقلة.
- الاستفادة من المناهج التي وضعها المشتغلون بمجال المستقبليات عموما .
- التوسع في وضع أصول وقواعد وضوابط تؤطر عملية النظر في نصوص السنة المتعلقة بالمستقبل، تحميها من الآراء المتطرفة، والتفسيرات المخافة لمقاصد الشرع ونصوصه القطعية.
- إنشاء مراكز خاصة بالدراسات الاستشرافية تعنى بتأطير الباحثين، ووضع مناهج علمية متعلقة بهذا الحقل المعرفي.
- عقد مؤتمرات وندوات علمية تسهم في إبراز أهمية هذا الحقل المعرفي، ونشر إشعاعه خاصة بين طلبة الدراسات الشرعية.

هذا ما يسر الله بيانه في هذا البحث، فالله نسأل التوفيق والسداد، وهو الهادي إلى الحق والمعين عليه، والحمد لله رب العالين.

References

Abdo-Rahman, Taha. rouh Al-hadata. Casa Blanca: Markaz Thakafi Arabi, 2006.

Abou-Daoud. Sounan Abi-Daoud. Beirut : Al maktaba Al Aasriya, s.d.

Abou-youssef. Al-Kharaj. cairo: al maktaba al azhariya littorat, s.d.

Al-Bokhari. Sahih Al-Bokhari. Beirut : Dar Al-kotob Al-Ilmiya, 1999.

Al-Jassas, Abo-Bakr. al fossole fi Al-Osoule. kuwait: ministry of Awqaf of kuwait, 1994.

Al-joubir, Hani ben Abdallah ben mohamed. Some of the features of the Islamic methodology For future studies . Riyad: Research and Studies Center , 2009.

Al-jowayni, Abdo al malik. al talkhis fi Ossol Al fiqhe. Beirut : dar al bachair al islamiya, s.d.

Al-nahas, Abo Jaafar. al nasikh wa al mansoukh. kuwait: al Falah Library , 1988.

Al-Nassai. Sounan Al-Nassai. Aleppo : Islamic Publications Office , 1986.

Al-Qarafi. Al Forouqe. Beirut : Dar Al koutub Al Ilmiya, 1998.
Al-shawkani. Irshad El-Fohoule. Beirut : Dar Alkitab Al Arabi, 1999.
balka, Ilyas. The unseen and the mind . cairo: dar tanweer, 2014.
El-barawi. Maalim Al-tanzil. Riyadh: Dar Taibah for Publishing and Distribution, 1997.
El-Kayssi, Abo Bakr. al idah for nasikh al qouran and mansoukhih. dar al manara, 1986.
Hanbal, Ibn. Al Mosnad. Egypt: Al Risalah, 2001.
Ibn-Ashour. Al tahrir wa Al tanwir. tunis: Al dar tunisiya for Distribution, s.d.
Ibn-Hajar. Fath Al-bari. Cairo: Dar Almatbaa Al-salafiya, s.d.
Ibn-Hanbal. Al Mosnad. Egypt: Al Risalah, 2001.
Ibn-katir. Tafsir al Quran el Adim. Egypt: Dar Al rashad Al hadita, s.d.
Issa, Al-Tirmedi Ibn. Sounan Al Tirmedi. Beirut : Dar Al-Gharb Al-Islami, 1998.
malik, Al-jowayni Abdo Al. Al-talkhis fi Oussol Al fiqhe. Beirut : dar Al bachair Al islamiya, s.d.
Malik, Ibn Annas. al Mouattae. Beirut : Dar Ihyae Al torat Al Arabi, 1985.
Moslim. Sahih Moslim. Cairo: Dar El-hadit, 1994.
Rahman, Taha Abdo. rouh Al-Hadata. casa blanca: Markaz Thakafi Arabi, 2006.
Sedra, Mohamed. Al Madkhal To study Islamic belief . Meknes: Library AL-Risalah, 2010.
Shahata, Mohamed sayid Ahmad. «Tassil Istishraf Al mostaqbal.» Al fatwa wa Istishraf Al mostaqbal, 2-3-4 01 2005: 187- ...
Youssef, Abou. Al-Kharaj. Al-maktaba Al-Azhariya litourat, s.d.